رئيس لجنة النزاهة في مجلس ميسان لـ (المدى)

المدراء العامون في الوزارات يطلبون منا عدم التدخل في عمل دوائرهم

نتابع لجان المشتريات وندقق في استحقاقات المكافأة الممنوحة للموظفين

نعتمد على شكاوى المواطنين وتعاون الموظفين

العمارة/ رعد شاكر

أكد رئيس لجنة النزاهة في مجلس محافظة ميسان وجود ضغوطات عشائرية واجتماعية على عمل اللجنة مضيفاً ان بعض مسؤولي الدوائر الحكومية يمارسون ضغوطا إدارية على الموظفين الذين يحاولون الإخبار عن حالات الفساد الموجودة في دوائرهم. وبين علي دواي لازم خلال حوار (المدى) معه أن العديد من القرارات الصادرة بحق الموظفين المفسدين التي رفعت من قبل مجلس المحافظة الى وزاراتهم قبل عدة شهور لم تفعل لغاية الآن ، وفي ما يلي نص اللقاء :

❖ بدءا عرفنا بماهية عمل لجنة النزاهة وسياقات عملها ؟

. أولا نشكر كل إعلام هادف يقف في مواجهة الفساد بكل أنواعه ونحن نعتقد أن الإعلام إضافة لكونه السلطة الرابعة فهو جزء مهم في بناء الدولة ، بالنسبة للجنة النزاهة فهي واحدة من اللجان المنبثقة عن مجلس المحافظة وتؤدي عملها المتمثل بالتصدي لحالات الفساد الاداري والمالي عبر مراقبة عمل الدوائر الحكومية وإداء الموظفين حيث تقوم وبعد تشخيص أي حالة فساد ترفع توصيات بشأنها إلى مجلس المحافظة ، ونعتمد في عملنا على ما يردنا من شكاوى المواطنين والمعلومات التي يدلي بها بعض الموظفين الذين يتصفون بالنزاهة والاخلاص إضافة إلى أن لجنة النزاهة تبنت آلية تشكيل لجان فرعية للنزاهة في كل الدوائر الحكومية في المحافظة ، ونحن نعمل وفق خطة خاصة نضعها بالتنسيق مع مجلس المحافظة وعلاقتنا مع هيئة النزاهة هي مجرد علاقة تنسيقية مع ممثلهم في المحافظة (المحقق العدلي) وذلك لطبيعة وحدة الموضوع والهدف، وهنالك تفاهم تام بيننا ،أما كأرتباط إداري أو مالي فنحن مستقلون عنهم في هذا الجانب.

❖ أعضاء لجان النزاهة الفرعية الموجودة في الدوائر الحكومية ، كيف تم اختيارهم ؟

- كما تعلمون فأن لجان النزاهة الموجودة في الدوائر الرسمية هي حالة جديدة ، حيث لم تكن في السابق لجان رقابية بهذا الشكل ، وقد تم تشكيل هذه اللجان بأمر من مجلس المحافظة بعد التنسيق مع الدوائر وحصول موافقتها على تشكيل هذه اللجان ، وكل لجنة من هذه اللجان مشكّلة من موظفين يعملون في ذات الدائرة ولكن اختيارهم يتم من قبلنا وفقا لأشتراطات محددة كالأخلاص و الكفاءة والنزاهة والقدرة على التصدي.

❖ هل تنحصر صلاحياتكم في الرقابة و توثيق حالات الفساد ورفع توصيات بشأنها الى مجلس المحافظة ؟

- عملنا الرقابي يشمل جميع الدوائر الحكومية والموظفين العاملين فيها بدءا من المحافظ نزولا إلى أدنى مرتبة وظيفية وعلى مساحة الرقعة الجغرافية لمحافظة ميسان ، وهذه الرقابة تتحكم بها قوانين ، نحن حتى هذه اللحظة نستمد صلاحياتنا من قانون إدارة الدولة المؤقت والأمر (٧١) حيث ينحصر عملنا برفع حالات الفساد الموثقة بالأدلة إلى مجلس المحافظة ليتخذ بشأنها الإجراءات المناسبة التي تتراوح بين إقالة الموظف المفسد أو إحالته إلى القضاء أو إلى هيئة النزاهة أوالى دائرة المفتش العام في وزارته ، أو إحالة القضية إلى لجان تحقيقية داخل دائرة الموظف.

❖ ما حجم الفساد الذي أشرتموه في عموم المحافظة طيلة فترة عملكم؟ وهل هنالك تراجع في مدياته خلال الفترة الراهنة ؟

- أشرنا حالات فساد كثيرة طيلة الفترة السابقة . حيث كانت الدوائر تعج بحالات الفساد الأداري والمالي وقد أحيلت بعض القضايا الى القضاء الذي بدأ في الفترة الأخيرة بممارسة دوره في هذا الجانب مثل قضية الخروقات والفساد في شبكة الحماية الاجتماعية حيث لاحظنا درج أناس غير مستحقين ضمن القوائم وإهمال طلبات المستحقين فعلا، وفي بعض مراكز التموين كالبطاقات التموينية المزورة والوهمية والشطر غير القانوني للعوائل، كما أن هناك مؤشرات فساد في مديرية تربية ميسان وفي عملية توزيع الكاز على الفلاحين في ناحية الخير والتزوير في الوثائق والشهادات في دائرة صحة ميسان ، نحن نعد جميع حالات الفساد خطيرة مهما كان نوعها وحجمها ،وإذا تهاوناً في القضايا الصغيرة والبسيطة فسوف تتضخم وتتوسع بمرور الوقت وبعض حالات الفساد لا تخص المال العام فقط، بل لها تأثيرات خطيرة على حياة المواطنين خصوصا في الجانب الصحي، وبفضل جهود العاملين في لجنة النزاهة واللجان الفرعية تراجعت حالات الفساد في عموم دوائر المحافظة بشكل كبير في الآونة الأخيرة.

❖ ما المعايير التي تعتمدونها في تشخيص وتحديد مديات الفساد التي أشرتم الى بعضها ؟

— لدينا عدة تقييمات إدارية ومادية ومعنوية ، فهنالك ضوابط تحكم عمل الدوائر الحكومية، كما توجد سياقات محددة من قبل الوزارات لعمل موظفي دوائرها وأي خرق لهذه الضوابط هو بالتالي يعد حالة من حالات الفساد، ففي الجانب المالي نحن نراقب ونقيم عمل لجان المشتريات في الدوائر، كما ندقق في أستحقاقات المكافئات الممنوحة للموظفين وأي خرق لتلك الضوابط يعد فساداً مالياً ، كذلك في الجانب الاداري فالضوابط المحددة من قبل الوزارات هي المعيار الذي نستند اليه في تحديد نوع ومدى الفساد الحاصل وكمثال على ذلك مدى التزام الموظفين بساعات الدوام الرسمي وقد أشرنا تقصير بعض مدراء الدوائر في هذا الجانب ووجهنا ملاحظات لهم وفعلا تم تشكيل لجان تحقيقية من قبلهم وحددوا لتلك اللجان سقفاً زمنياً لا يتعدى الأسبوع لإنهاء التحقيق وتحديد المقصرين ولكن مرت أكثر من ٨ شهور ولم ينجز أي من تلك التحقيقات وميعت القضية ، كما لاحظنا قيام البعض بأستغلال سيارات الدوائر الحكومية لأمور شخصية.

❖ ما أهم معوقات العمل، وهل تتعرضون لضغوط من بعض الجهات في المحافظة؟

- لنبدأ بالضغوط فنحن كلجنة نزاهة نتعرض لضغوط من جهات عديدة وهناك ضغوط اجتماعية وعشائرية وحتى المواطن الذي يحاول أن يوصل معلومات تتعلق بالفساد يتعرض لمثل هذه الضغوط وهناك بعض المسؤولين داخل الدوائر الحكومية يقفون بالضد من عملنا ويمارسون ضغوطاً إدارية على الموظف الذي يحاول الإخبار عن أي خرق أو حالة فساد في الدائرة ، أما بالنسبة للمعوقات فهي كثيرة. وبداية أحب أن أنوه بأن جميع الحكومات المتعاقبة بعد سقوط النظام السابق رفعت شعار مكافحة الفساد المستشري في مفاصل دوائر الدولة وجعلته من أوليات عملها ولكنه بقي مجرد شعار ولم يتحقق على أرض الواقع شيئا جدير بالذكر في هذا المجال. نحن شخصنا حالات فساد عديدة و أتخذ مجلس المحافظة قرارات بشأنها وتم رفع تلك القرارات إلى الوزارت في الحكومة المركزية ولكنها لم تتخذ أي إجراء بخصوصها لغاية الآن إلا فيما ندر، وبعض المدراء والمفتشين العامين في الوزارات خصوصا وزارات الصحة والتجارة والتربية يقفون بالضد من عملنا، بل ويتخندقون مع الموظفين المفسدين العاملين في الدوائر التابعة لهم في المحافظة وبرغم كل هذه المعوقات والضغوط فنحن نواصل عملنا ونتصدى بكل مسؤولية ولن نتهاون مع المفسدين.

❖ هل أشرتم حالة فساد داخل لجان النزاهة نفسها أو استغلال بعض الأعضاء لوظيفته لأغراض شخصية كالأساءة لبعض الموظفين عن طريق اتهامهم بالفساد عبر البلاغات الكيدية؟

- أبدا ، فقط وجدنا أن اداء بعض الأعضاء في لجان النزاهة ضعيف وليس بالمستوى المطلوب من ناحية التصدي لحالات الفساد وقمنا بإعفائهم واستبدالهم بعناصر أكثر نشاطاً وفعالية في هذا المجال أما بخصوص المعلومات والبلاغات التي تصلنا من أية جهة كانت فنحن نقوم بفحصها ومتابعتها بشكل جدي للتحقق من مصداقيتها أو زيفها قبل اتخاذ أي إجراء.

❖ ماذا تقترحون للنهوض بواقع عمل لجنة النزاهة وتطوير ادائها ؟

- أهم شيء نطلب من الحكومة المركزية ووزاراتها وإداراتها العامة التنسيق مع مجالس المحافظات في ما يخص موضوع النزاهة خصوصا وأنها تهم عمل واجراءات المجالس كونها الأقرب الى واقع الحال وأن تقوم الحكومة المركزية ووزراؤها بتوجيه المفتشين العامين في وزاراتهم بالانفتاح والتعاون معنا وإذا حصل هذا فستكون هناك ضربة قاصمة للفساد الأداري والمالي. المدراء العامون في الوزارات يطلبون منا عدم التدخل في عمل دوائرهم الموجودة في المحافظات وأن يقتصر عملنا على إخطارهم بحالات الفساد المؤشرة وفعلنا ذلك وقمنا بإخبارهم بكل الحالات الموثقة والمدعمة بالأدلة ولكننا لم نلمس أي إجراءات فعلية من قبلهم على أرض الواقع ونعتقد أن المحسوبيات تفعل فعلها في هذا الجانب وكمثال على ذلك مسألة التعيينات في دائرة المرور والسجن المركزي في العمارة حيث وصلت طلبات من الوزارة بهذا الشأن وتبنى مجلس المحافظة الموضوع بشكل أصولي حيث تم الأعلان عن الدرجات الوظيفية الشاغرة وتقدم الناس بالطلبات والمستمسكات المطلوبة ووصلت أعداد المتقدمين للتعيين بالآلاف وتم تدقيق المعاملات واستبعدت المعاملات غير المستوفية للشروط التي وضعتها الوزارة، أؤكد التي وضعتها الوزارة نفسها . وتم إجراء القرعة على المعاملات المتبقية بشكل علني وأمام وسائل الاعلام ورفعت أسماء الفائزين بقرعة التعيينات الى الوزارة منذ أكثر من ١٠ أشهر ولم يعين أي واحد لغاية الآن، والأدهى من ذلك نفاجأ بتعيين آخرين في هذه الدرجات الوظيفية بأوامر إدارية صادرة من بغداد عن طريق أحزابهم المتنفذة !!

❖ وأنتم تتصدون للفساد والمفسدين وتؤشرون الجانب السلبي في الأداء الوظيفي لا بد وأن مرت عليكم حالات إيجابية لموظفين مثابرين ومتفانين في أداء واجباتهم الوظيفية ؟

— فعلا، فبإزاء الموظف الفاسد هناك الموظف المخلص والنزيه ، وقد أقمنا عام ٢٠٠٧ احتفالية لتكريم ٦٨ موظفا من المتميزين بالنزاهة في دوائر الدولة في عموم المحافظة ، ونحن بصدد الإعداد لمؤتمر عام للنزاهة في ميسان سيتضمن عرضاً للأعمال والمنجزات المتحققة في هذا الجانب أضافة الى الملفات الساخنة والقضايا التي لم يتخذ بشأنها أجراء قانوني حتى الآن وعمل القضاء وإدائه وكذلك العلاقات مع الحكومة المركزية وباقي الدوائر واللجان التحقيقية.

من الداخل

نظرية فلاح

هادي جلو مرعي

ببساطة عليك ان تقرر الزواج في سن مبكرة، لتنجب اولاداً، يساعدون في اعمال الزراعة. وهي نظرية يبتدعها الآباء ليزوجوا ابناءهم وهم في اعمار ما تزال صغيرة، ظناً ان ذلك يؤدي بهم الى حفظ النسل وادامة الاعمال التي تحتاج الى القوة والصبر، وكأن حياتهم هي فقط للزراعة، ورعي المواشي.

لم يحسبوا يوماً ان نصف مساحة البلاد المزروعة ستموت، ويغادر الابناء الى المدن علهم يجدون فرصة للعمل، حتى مع الإذلال والإهانة، فقط ليعيشوا!!

الاجيال اللاحقة بـ(نظرية فلاح)، عملت للاسف بذات الطريقة، ومعظم البيوتات العراقية تضج بحركة الاطفال (من خمسة وفوق).

والاصدقاء تلفهم الحيرة والخشية، اذا تزوجوا سيتورطون في بلد (لا أمان له) ومعظم اهله يعانون والمستقبل ليس مضموناً، اهي الحرب ام هو السلام؟ وكيف سيكون حال العائلة فيما لو تدنى الوضع الاقتصادي، انخفضت المداخيل، او ارتفعت الاسعار؟

اسئلة تلح على جيل من الشبان الذين يتساءلون عن الجدوى من وراء قرار الزواج والارتباط بامرأة، واطفال، وتكاليف معيشة باهظة؟

آخرون يعتقدون ان الزواج يعيق الوصول الى مطامح لا يمكن تحقيقها معه، والعزوبية تمكن الشاب من الهروب او السفر الى بلاد اخرى، وربما النجاح، هناك مع فقدان الأمل في صناعة حياة داخل الوطن.

المناطق الشعبية في المدن، لا تختلف عن الارياف سوى انها مبنية بالآجر وتقطعها شوارع معبدة، إلا انها تفوقها في اعداد السكان، وليس من ثقافة تقود لتقليص عدد المواليد او الاكتفاء بطفل او طفلين، ليتمكن الابوان من توفير فرص حياة افضل لأبناء ينتظرهم مستقبل حافل بالتحديات والمصاعب.

الثقافة عامل مهم في توجيه المجتمعات، لاختيار انماط من الحياة، واهل الريف —في ثقافتهم- ليسوا كأهل المدينة، وفي المدن تختلف احياء عن اخرى، الغنية ليست كالفقيرة، فالاغنياء يميلون للعيش المرفه ولا يضغطون في الإنجاب، وانما يفعل ذلك الفقراء ظناً منهم انهم يوفرون العمالة في المستقبل من دون ان يشعروا انهم ارتكبوا خطأ فادحاً وهيأوا جيلاً او اجيالاً تمتهن البطالة والفشل والاحباط، وحتى الضياع.

نظرية الفلاحة، انتهى زمانها، وليس للناس إلا ان يتعاملوا مع حاجاتهم وفق الامكانات المتاحة، وانجاب الاولاد لابد ان يسبقه تهيئة اسباب العيش والتربية الصحيحة، ومن دون ذلك سيكون نصيب الاسرة الفشل.

أقامت ندوة بشأن العنف المؤسسي في البلاد

جامعة واسط تستحدث كليتين وقسمين للدراسات الشرقية والكيمياء

الكوت/ حامد المياحي

حصلت موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على استحداث كلية للزراعة وكلية للتربية الاساسية للمعلمين وقسم للدراسات الشرقية في كلية الاداب وقسم الكيمياء في كلية العلوم جامعة واسط.

اكد ذلك الاستاذ الدكتور جواد مطر الموسوي رئيس الجامعة وقال:ان موافقات الاستحداث حصلت من قبل الوزارة لجامعتنا للعام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩بعد توفر شروط وضوابط الاستحداث للكليات والاقسام العلمية و ان كلية الزراعة تضم قسمين قسم الانتاج الغذائي والحيواني وقسم التربة وتقنيات الري وأن كلية التربية الاساسية في قضاء العزيزية ستضم قسمين هما قسم العلوم وقسم اللغة العربية وكذلك تمت الموافقة على استحداث قسم الكيمياء في كلية العلوم اضافة لقسميها السابقين علوم الحياة والفيزياء، وهناك نقلة نوعية في مجال الاستحداث للعام المقبل وهي استحداث قسم الدراسات الشرقية في كلية الاداب يعني بدراسة الحضارة الشرقية القديمة والحديثة والآثار والفكر الشرقي القديم والحديث والديانات (دراسات مقارنة)اضافة الى اللغات الشرقية قديمها وحديثها وقراءة الرقم ودراستها ودراسة الادب الشرقي القديم والحديث ودراسة فنون الشرق ليكون هذا القسم رافداً بخبراء وعلماء في مختلف الفروع العلمية الشرقية وليكون نواة لكلية مستقلة مستقبلا تحت اسم كلية الدراسات الشرقية.

واشار الموسوي الى ان خطة القبول في الكليات والاقسام العلمية المستحدثة تخضع لضوابط القبول المركزي الصادرة من الوزارة، حيث ستقبل خريجي الاعداديات للعام الدراسي الحالي بفرعيه العلمي والادبي وحسب المعدلات التنافسية و مايعلن من ضوابط للقبول في الدراسات الاولية وبمعدل ٥٠ طالباً وطالبة لكل قسم من الاقسام العلمية حسب خطة القدرة الاستيعابية المتوفرة .

وتابع: ان الجامعة قدمت دراسات الاستحداث لهذه الكليات والاقسام لحاجة المجتمع لهذه الاختصاصات العلمية وشحة الملاكات المتخصصة، فمثلا كلية الزراعة لكون محافظة واسط من المحافظات الزراعية وهي بحاجة ماسة لملاكات علمية متخصصة ناهيك عن ان المحافظات المجاورة تفتقر الى كلية للزراعة والدراسات الشرقية فهي الدراسة الاولى في العراق والتي تفتقر اليها جميع الجامعات العراقية ومنها العريقة.

واختتم اننا بانتظار الموافقات للدراسات العليا حيث قدمت الجامعة ايضاً دراسات لاستحداث دراسة للماجستير في كلية العلوم قسم علوم الحياة ودراسة الماجستير لأقسام الجغرافية واللغة العربية والتاريخ في كلية التربية والدكتوراه لقسمي التاريخ والاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد وجميع هذه الدراسات قيد الدراسة من قبل الوزارة.

ومن جهة ثانية نظمت جامعة واسط بالتعاون مع بيت الحكمة ندوة علمية موسعة عن (عوامل العنف المؤسسي الرسمي في العراق ومظاهره).

وقال مصدر في جامعة واسط: الهدف من إقامة الندوة هو دراسة ثقافة العنف بشكل علمي و مدروس من خلال التعرف على الأسس التي تأسست عليها ثقافة العنف في العراق مضيفاً أن رئيس الجامعة الدكتور جواد مطر الموسوي أعلن عن توصل اللجنة العلمية في كلية التربية لاتفاق يهدف إلى إنشاء دار للنشر والطباعة بالتعاون مع بيت الحكمة.

وأضاف المصدر: ان الندوة عقدت بحضور أساتذة علم الاجتماع في جامعة بغداد وعمداء الكليات وأساتذة جامعة واسط وممثلي الأحزاب والكيانات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وشخصيات ورؤساء بعض الدوائر في المحافظة وحشد كبير من الطلبة.

أوصت بفتح السفر للنساء بالمشاركات العالمية

(بنت الرافدين) تقيم دورة لـ(قيادات لعراق ديمقراطي)

بابل/ نجوى الطاهر

أقامت منظمة (بنت الرافدين) ضمن خطتها لاعداد نساء قياديات دورتها الحادية عشرة، التي استقبلت فيها نخبة من نساء مركز الحلة اضافة الى قضاء المسيب، واقيمت الدورة في المركز الثقافي للمنظمة استمرت الدورة مدة خمسة ايام تناولت الموضوعات التالية: بناء الشخصية وادارة الوقت والثقة بالنفس وبناء القدرات اضافة الى مواد ترفيهية، الجندر، العهود والمواثيق الدولية في ما يتعلق بالمرأة وكذلك القوانين العراقية، العنف ضد النساء، المرأة والإعلام، وتضمنت الدورة ورش عمل وتمارين عملية وحاضر فيها كل من الدكتور عدنان بهية مدير معهد اكد للبحوث والدراسات والمحامي قاسم الفتلاوي عضو اللجنة القانونية في المنظمة علياء الانصاري مديرة المنظمة.

وفي ورشة العمل المخصصة للعنف ضد المرأة تم تقسيم المتدربات الى فريقين لتشخيص انواع العنف ضد المرأة في المدينة والريف فكانت النتائج الخاصة بـ (العنف ضد المرأة في المدينة):

التحرش اللفظي ضد طالبات المدارس والنساء بصورة عامة سواء كان في الطرق ام المؤسسات والاستغلال المادي من قبل الاهل او الزوج وفرض الرأي من قبل الاسرة بدعوى الخوف على المرأة.

وقد اعربت زينب جاسم الجبوري احدى المشاركات في الدورة قائلة: "ان هذه الدورة ليست فقط لتمكين المرأة ودعم حركتها لأداء دورها في بناء المجتمع انما كانت ترميم واصلاح نفسية المرأة وما تعرضت إليه من مشاكل وظروف". واضافت قائلة: نرجو اقامة هذه الدورة في اماكن متعددة وفتح فروع للمنظمة في المحافظات والاقضية والنواحي".

اما حلا حمزة الطائي فقالت:"اعتبر ان هذه التجربة فريدة من نوعها اي خلال خمسة ايام استطعت ان اناقش اموراً مهمة في المجتمع مع مختلف الطبقات والمستويات من النساء بعيداً عن اجواء البيت او روتين العمل حيث تولد لي حافزا خلال هذه الايام الخمسة على مواصلة الطريق والنهوض بنفسي من اجل الوصول الى ما اريده واتمناه.

ومن جانبها اعربت سلمى رحيم في العقد الثالث من عمرها قائلة: " لقد استفدت من هذه الدورة كونها غيرت لي الكثير من الافكار الخاطئة واعطتني القدرة في التعبير وابداء الرأي، وبدوري ادعو كل امرأة سواء كانت متعلمة او غير متعلمة للحضور لهكذا دورات لتنمي ثقافتها التي اصبحت معدودة في وقتنا الحاضر".

اما ندى عباس عنون مشرفة تربوية من قضاء المسيب فقد طالبت من مجلس الوزراء ومجلس المحافظة بمساندة ومساعدة منظمة بنت الرافدين للنهوض بواقع المجتمع وخصوصاً واقع المرأة العراقية عن طريق تثقيفها كونها النواة في بناء المجتمع.

ومن جملة المقترحات والتوصيات التي خرجت بها الدورة الحادية عشرة مايأتي:

فتح فرصة السفر للنساء للمشاركة بمؤتمرات عالمية تخص المرأة، وفتح فروع للمنظمة في المحافظات واقامة ندوات ودورات لكلا الجنسين وتشكيل محكمة تسمى المحكمة الخاصة بالنظر بشؤون المرأة ضد التميز والعنف المسلط عليها ويفضل ان يكون الملاك نسوياً وجعل التعليم الزاما لحين الفترة المتوسطة وتوعية الشباب من خلال اقامة ندوات او مؤتمرات في اختيار الزوجة المناسبة وفي ختام الدورة تم توزيع شهادات تقديرة الى المشاركات.